



تآكل الاحتياطات الأجنبية ما بين دوافع نافذة البيع وتغطية متطلبات الاستيراد وتراجع دورة الموارد المالية في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨)

م.م. مصطفى راشد علي^a ، م.م. محسن خضير عباس^b
مديرية التربية ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

الملخص

معلومات المقالة

يملك البنك المركزي العراقي الاحتياطات الاجنبية الناجمة عن شراء الدولار من وزارة المالية وتزويدها بالدينار العراقي لإنفاقه على بنود الموازنة العامة، اذ ان معظم واردات وزارة المالية هي بالعملة الاجنبية ومعظم نفقاتها بالدينار العراقي، فتقوم وزارة المالية ببيع الدولار الى البنك المركزي، الذي يتولى اعادة بيعه الى القطاع الخاص للحصول على الدينار، اذ يغطي القطاع الخاص استيراداته بالدولار المشتري، فضلاً عن تغطية الطلبات الاخرى، فعندما يكون الطلب على الدولار اقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض الى احتياطي العملة الاجنبية، وعندما يكون الطلب على الدولار اكبر من المورد الاجنبي المتاح يستخدم احتياطي العملة الاجنبية لتغطية العجز، لذلك يزداد الاحتياطي ويتراجع تبعاً لتلك الالية للحفاظ على سعر الصرف المحلي، فان أي تقلص بالمبيعات الدولارية تتسع الفجوة بين العرض والطلب وبالتالي ارتفاع اسعار الصرف واسعار الاستيرادات، فالبنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملة الاجنبية ولا يستطيع التحكم بحجم العملة الاجنبية القادمة اليه، كون عملية بيع العملة الاجنبية تحكمها دورة الموارد المالية وعوامل العرض والطلب وبالتالي فان حجم الاحتياطات الاجنبية ترتفع وتخفض خارج سيطرة البنك المركزي.

تاريخ البحث
الاستلام : 15/10/2021
تاريخ التعديل : 25/10/2021
قبول النشر : 15/11/2021
متوفر على الأنترنت: 31/12/2021

الكلمات المفتاحية:
الاحتياطات الاجنبية
نافذة البيع
دورة الموارد المالية
البنك المركزي العراقي

The Erosion of Foreign Reserves among the Motives of the Sale Window, the Coverage of Import Requirements, and the Decline in the Financial Resources Cycle in Iraq for the period (2014-2018)



Abstract

The Central Bank of Iraq has foreign reserves resulting from buying the dollar from the Ministry of Finance and providing it with Iraqi dinars for spending on the general budget items. Most of the imports of the Ministry of Finance are in foreign currency (dollars) and most of its expenditures are in Iraqi dinars. The central bank is reselling it to the private sector to obtain the dinar, as the private sector covers its imports in the dollar purchased, as well as other requests. When the demand for the dollar is lower than the central bank, the surplus goes to the foreign currency reserves. While if the demand for the dollar is greater than the dollar supplier uses the foreign currency reserve to cover the deficit, so the reserve rises and decreases depending on that mechanism to maintain the local exchange rate, any reduction in dollar sales widens the gap between supply and demand and consequently the rise in import prices. The Central Bank cannot influence the demand for foreign currency and cannot control the size of foreign currency coming to it. The sale of foreign currency is governed by the cycle of financial resources and supply the demand factors. Thus, the volume of foreign reserves rises and decreases to factors outside the control of the Bank Central

* Corresponding author : E-mail addresses : .

المقدمة

ان سعر صرف الدينار العراقي، المدعوم بمزاد العملة، هو سعر مغالى به حالياً، رغم انه سعر يلبي احتياجات المرحلة السابقة بشكل كفوء، لكن وبسبب الظروف الحالية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وتزايد عجز الموازنة الى مستويات خطيرة، والضغط المستمر على الاحتياطيات الاجنبية، يمكن البدء بتغيير بعض الاستراتيجيات للحفاظ على الاحتياطيات الاجنبية وعدم استنزافها.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التعرف على نافذة بيع العملة الاجنبية ودورها في تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف، ومعرفة الاليات التي تعمل بها، وتأثيرها على الاحتياطيات الاجنبية.

فروض البحث

تشير فرضية البحث أن هناك علاقة بين نافذة بيع العملة الاجنبية، وتراجع حجم الاحتياطيات الدولارية لدى البنك المركزي، والتي تحملت اعباء السياسة التجارية واستيراد القطاع الخاص، وابتعادها عن الدور الذي انشئت من اجله، مما ادى الى تشطي الاحتياطيات الاجنبية بدوافع مختلفة.

الحدود المكانية والزمانية: تمثل الدراسة واقع المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) في العراق وما رافقها من تغيرات اقتصادية وسياسية.

(١) التضخم: ان العلاقة بين التضخم وسعر صرف العملة المحلية تأتي من ان ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي الى زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير، وبالتالي يزداد الطلب على النقد الأجنبي مقابل العرض عليه، مما يدفع سعر الصرف الاجنبي الى الارتفاع او انخفاض قيمة العملة المحلية .

(٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت: ان النمو الحاصل بالناتج يولد طلباً اضافياً على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري، وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، وفي العراق يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بإضافة عوائد النفط بالأسعار الثابتة كونه يعبر مصدر الاحتياطيات الوحيدة تقريباً الذي يلعب دوراً مهماً في الموازنة الحكومية، ودوراً اكبراً في ميزان المدفوعات والتي بدورها تنعكس على سعر الصرف، كما ان

يتمتع سعر الصرف الدينار العراقي بقيمة غير حقيقية مرفوعة بضخ مليارات الدولارات في مزاد العملة الاجنبية، استنزف من خلالها البنك المركزي الكثير من احتياطي النقد الأجنبي، وحقق خسارة مباشرة في تمويل الموازنة العامة للدولة تقدر بمليارات الدولارات، كما ان الفرق بين سعر الصرف للدينار العائم وسعر الصرف الرسمي الحالي، يوفر حماية صافية للمنتج الأجنبي المستورد والتي تقشل كل الجهود الحمائية التي قد توفرها التعريفات الجمركية الخجولة، الامر الذي جعل القطاع الإنتاجي العراقي متوقف والقطاع التجاري مزدهر مما عزز من رعية الاقتصاد العراقي وعمق الاختلالات الهيكلية فيه.

✓ الدراسات المنهجية

مشكلة البحث

يرتبط سعر الصرف الدينار العراقي بالاحتياطيات الدولارية لدى البنك المركزي والمرتبب اساساً بإيرادات الحكومة العراقية من صادرات النفط الخام، والتي تكون دالة متقلبة تبعاً للصدمات الخارجية والداخلية، مما تنعكس على حجم الاحتياطيات الاجنبية.

أهداف البحث

الاطار النظري

أولاً: مفهوم سعر الصرف واشكاله

يمكن تحديد مفهوم سعر الصرف بانه عملية تبادل عدد من وحدات العملة المحلية بوحدات من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات ، اما اشكال أسعار الصرف فهي:

- سعر الصرف الاسمي: هو سعر عملة محلية بوحدات من العملة الأجنبية، والذي لا يأخذ بالاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان، وهذا السعر يتغير بشكل يومي انخفاضاً وارتفاعاً بالعملة المحلية
- سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يقدر تبعاً لقوى السوق بشكل يومي والذي يقع بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الرسمي

ثانياً: العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملة المحلية

والأجنبية

تعد نافذة بيع العملة الأجنبية سوق منتظمة للصراف تهيه للبنك المركزي العراقي التدخل بما يضمن استعادة الاستقرار لأسعار الصراف، والتأثير في مناسيب السيولة المحلية، لاسيما ان العراق تخلى عن نظام الصراف المتعدد، الذي برز بعد ثبات سعر الصراف في السوق الرسمي، أي ان ثبات سعر الصراف الرسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي الى ظهور سوق الصراف الموازي، إذ تم تغيير اسم مزاد العملة الأجنبية الى نافذة بيع العملة الأجنبية، ولا التي لا تمثل النفاذة احدى أدوات السياسة النقدية وانما اجراء اداري الغرض منه تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، فلا تعد نافذة بيع العملة أداة مثلى لإدارة سعر الصراف في العراق، ولكن بسبب ريعية الاقتصاد وعمق الاختلالات وضعف الإنتاج الوطني في تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات كان لابد من تحقيق استقرار سعر الصراف عبر تغذية الطلب على الاستيرادات بدولارات مصدرها إيرادات نفطية، لاسيما ان البنك المركزي العارض الرئيس للدولار في سوق الصراف الأجنبي

زيادة قيمة الصادرات البترولية تساعد على تكوين احتياطي النقد الأجنبي.

٣) الموازنة العامة (الفائض او العجز): يرتبط عجز الموازنة العامة بسعر الصراف الأجنبي اذ يؤدي الى خفض قيمة العملة المحلية، أما الفائض يدعم قيمة العملة المحلية ويقلل من سعر الصراف الأجنبي .

٤) الاستيرادات: تساهم الاستيرادات في تزايد الطلب على العملة الأجنبية لغرض تغطية الطلب المحلي من السلع والاستيرادات في ظل تراجع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، فزيادة الاستيرادات تؤدي الى اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها في السوق .

٥) سعر الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في اتجاهات سعر الصراف، لان ارتفاع سعر الفائدة المحلية يساعد على جذب رؤوس الأموال الباحثة عن الأرباح مما يولد تدفق داخلي لرؤوس الأموال.

ثالثاً: علاقة نافذة بيع العملة بتحديد أسعار الصراف

الجانب العملي

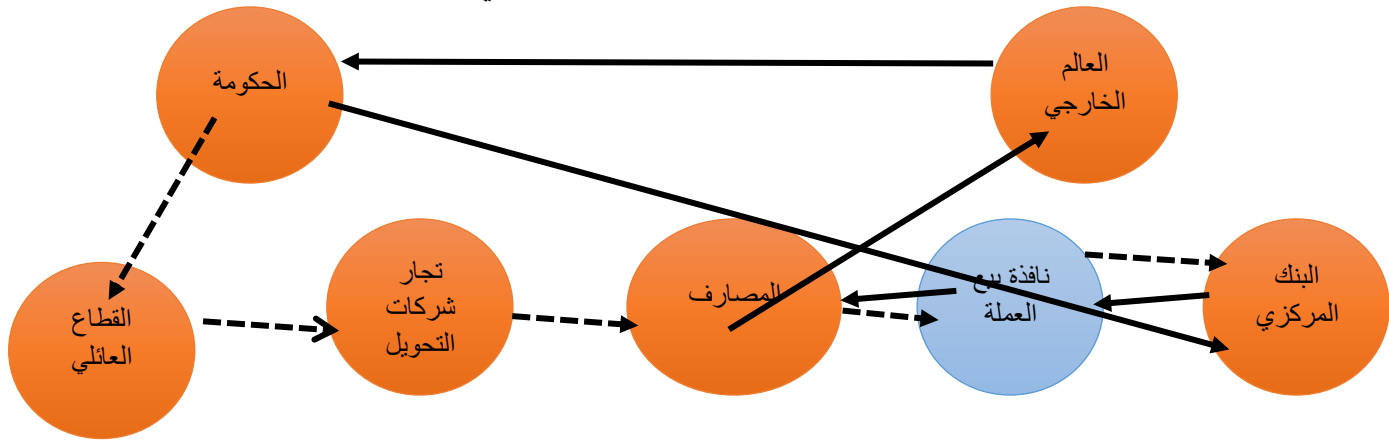
المحور الثالث: نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق

أولاً: الكيفية التي يحصل فيها البنك المركزي على العملة الأجنبية (الدولار)

ان معظم واردات وزارة المالية هي العملة الأجنبية (الدولار) ومعظم نفقاتها بالدينار العراقي، فتقوم وزارة المالية ببيع الدولار الى البنك المركزي، الذي يتولى بدوره إعادة بيعه الى القطاع الخاص للحصول على الدينار، اذ يغطي القطاع الخاص استيراداته بالدولار المشتري من البنك المركزي، فضلاً عن تغطية المتطلبات الأخرى بمختلف أنواعها، حيث يمثل العراق نموذجاً

الأكثر اعتماداً واحتكارية للعملة الأجنبية، ويكون دور المركزي العراقي بيع العملة الأجنبية في ظل غياب المصادر الأخرى (صادرات القطاع الخاص وتحويلات المقيمين في الخارج) أي ان البنك المركزي يكون المصدر الأساس لتلبية الطلب على العملة الأجنبية وبدون ذلك ينهار سعر الصراف وتصاب الأنشطة الاقتصادية بالشلل ، ان عملية دوران الدينار والدولار من والى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، يمكن توضيحها بالمخطط الاتي:

دورة الدولار بين الحكومة والبنك المركزي والعالم الخارجي



المصدر: ادارة البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الأجنبية
ثانياً: العلاقة بين العملة المحلية والأجنبية وأثرها على عزز

ميزان المدفوعات

الرصيف والتأثير في مناسيب السيولة المحلية والذي شهد ميزان المدفوعات للمدة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ عجزاً بلغ (١١٨٧٧.٨-) مليون دولار، وفي عام ٢٠١٥ بلغ (١٣٤٧٣.٦-) مليون دولار، ويعود ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية، الامر الذي أدى الى ارتفاع سعر الدولار امام الدينار العراقي، في ظل اقتصاد ريعي، يجعل عجلته الاقتصادية متوقفة تماماً، في ظل غياب تام للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثالثاً: أسعار الصرف الرسمية والموازية ودورها في تآكل

الاحتياطيات الأجنبية

ان استخدام سعر الصرف الثابت قد أدى الى اتساع الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠١٤، وذلك بسبب التوقعات التشاؤمية وسيادة السلوك التحويطي من قبل الجمهور للمرحلة القادمة، الا ان أسعار النفط لها دور كبير في تراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي لتبلغ ما يقارب ٧٤ مليار دولار، في نهاية عام ٢٠١٣، وهذا ما عزز من الثقة بالدينار العراقي وساهم برفع تقاؤل التوقعات، مما قلص الفجوة بين السعيرين الى (٣.٩٢%) بداية عام ٢٠١٤، الا ان الفجوة اتسعت الى اكثر من (٥%) خلال عام ٢٠١٥، وذلك بسبب الصدمة التي شرعها مجلس النواب ضمن قانون الموازنة

بواقع ٧٥ مليون دولار يومياً مع توخي العدالة في عملية بيع الدولار، وهذه الصدمة ولدت توقعات تشاؤمية كبيرة، فضلاً عن

تستند قوة اقتصاد أي بلد على العملة المحلية التي تمثل ذلك الاقتصاد، ومما يشير في الأفق مؤشرات تدل على زيادة قوة فاعلية الاقتصاد العراقي، ما عدا ما يترتب على زيادة انتاج النفط بعد الاتفاقات النفطية المبرمة من قبل الحكومة مع الشركات والاستثمار في مجال انتاج النفط، اما الإنتاج في القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية متدن بشكل كبير جداً حالياً، كما ان سياسة الباب المفتوح اما التجارة الخارجية وزيادة الواردات من شأنه استنزاف الكثير من موارد البلد، فضلاً عن السياسة المالية التي تتجه صوب أبواب الانفاق التي لا ترتبط بمستوى الكفاءة والإنتاجية مما ينعكس سلباً على الاحتياطيات من النقد الأجنبي ومن

ثم على قوة العملة العراقية، ان زيادة الواردات النفطية المتحصلة من عمليات تصدير النفط الخام والتي يعتمد عليها العراق في إيراداته من العملة الأجنبية، أدت الى التحسن التدريجي في سوق سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي، خاصةً ان وظيفة مزاد العملة الأجنبية كسوق مركزية منتظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار

العامة والتي تقضي بتحديد سقف مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار حسب المادة ٥٠ من قانون الموازنة العامة ليحددها

- انها ساهمت بتحديد كمية المعروضة من الدولار، مقابل طلب^٣. تراجع رصيد الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي الى ٦٣.٥٠٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤ مقارنةً بـ ٩٠.٦٤٨ مليار دولار لعام ٢٠١٣.
١. ان تقليص مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص بغض النظر عن تكيفه القانوني والتنظيمي، يعني اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها في السوق، ونتيجة زيادة الفارق بين السعر الرسمي وسعر المشتري الأخير وارتفاع أسعار المستوردات ترتفع مكاسب فئة الوسطاء الى مستويات غير معقولة على حساب الاقتصاد الوطني والموازنة العامة والمواطن (، ويمكن توضيح أسعار الصرف بالجدول التالي:

جدول (١) أسعار الصرف الرسمية والموازية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) في العراق

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر السوق الموازي	معدل التغير السنوي %	الفرق بين السعريين
٢٠١٤	١١٦٦	-	١٢١٤	-	٤٨
٢٠١٥	١١٨٧	١.٨٠	١٢٤٧	٢.٧١	٦٠
٢٠١٦	١١٩٠	٠.٢٥	١٢٤٨	٠.٠٨	٥٨
٢٠١٧	١١٩٠	٠	١٢٢٥	-١.٨٤	٣٥
٢٠١٨	١١٩٠	٠	١٢٢٥	٠	٣٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، نشرات سنوية بأعداد مختلفة.

يوضح الجدول تغيرات اسعار الصرف للدولار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، اذ ارتفع سعر الصرف الرسمي من (١١٦٦) دينار لكل دولار في عام ٢٠١٤، الى (١١٨٧) دينار لكل دولار في عام ٢٠١٥، وهذا الارتفاع بسبب الية تحديد سقف المبيعات من الدولار التي اتبعها البنك المركزي العراقي، حدث هناك فارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعام ٢٠١٥ والذي يتراوح بحدود (١٢%) اذ باع البنك المركزي العراقي مبلغ (٧٥) مليون دولار يومياً الذي حدد في قانون الموازنة العامة، في حين كان الطلب اعلى بكثير من هذه الكمية خلال عام ٢٠١٥، وبسبب التفاوت بالطلب ظهر سعر صرف المزاد او كما يسمى سعر نافذة البنك المركزي وبلغ (١١٦٦) دينار لكل دولار، ويشمل سعر المزاد ما يضاف اليه من رسوم البنك البالغة ٢١ دينار عن

التحويلات و ٢٤ دينار للنقد، مما ولد ظهور سعر صرف السوق الناجم عن تفاعل العرض والطلب وهو يتحرك تبعاً لبيع البنك المركزي لدولار للقطاع الخاص، مما أدى الى ارتفاع سعر صرف السوق الى ١٣٠٢ دينار لكل دولار، ثم اخذ سعر الصرف الرسمي بالثبات في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ عند سعر صرف ١١٩٠ دينار لكل دولار، فيما بلغ سعر الصرف الموازي ١٢٤٨ دينار في عام ٢٠١٦، وبلغ ١٢٢٥ دينار في عام ٢٠١٧، فيما بلغ السعر الرسمي (١١٩٠) دينار، والسعر الموازي (١٢٢٥) دينار في عام ٢٠١٨.

تستخدم الاحتياطيات الأجنبية كواحدة من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، وذلك من خلال احتفاظ البلدان باحتياطي نقدي أجنبي لمقابلة الاستيرادات والمدفوعات الخارجية، ذا ان توفر احتياطيات اجنبية كبيرة يؤدي الى دعم العملة المحلية والحفاظ

المحور الرابع: نفاذة بيع العملة الأجنبية ودورها بتآكل

الاحتياطيات الأجنبية

أولاً: الاحتياطيات الدولية الأجنبية (FR)

اما الدولار الأمريكي، فعندما يكون الطلب على الدولار اقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) الى احتياطي في العملة الأجنبية، وعندما يكون الطلب على الدولار اعلى من الورد الدولار يستخدم البنك المركزي احتياطي العملة لتغطية العجز (الفرق)، لذلك الاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لتلك العلاقة، وضمن هذه العملية يتحقق الحفاظ على سعر الصرف وتتخفف الوظيفة الأساسية للاحتياطيات الاجنبية، ويمكن توضيح حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي كما موضح بالجدول التالي:

جدول (٢) حجم الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) مليار دولار

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الاحتياطيات الاجنبية	٧٧.٣٦٣	٦٣.٥٠٥	٦٠.٧٤٨	٦٦.٠٨٩	٦٥.٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية سنوات مختلفة.

٢٠١٦، وهذا الارتفاع يعود الى التحسن الطفيف في أسعار النفط وارتفاع الإنتاج النفطي، فضلاً عن بعض الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لمواجهة الطلب على العملة الأجنبية.

ثانياً: نافذة بيع العملة الأجنبية (مبيعات الدولار) (S (DOLLAR.

ان نافذة بيع العملة الأجنبية تعد أداة تدخل مباشر يمارسها البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار في قيمة العملة المحلية بهدف الوصول الى تحقيق سعر صرف توازني، والذي ينعكس بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، ولاسيما على أسعار السلع المستوردة النهائية ومدخلات الإنتاج، كما انها في الوقت الراهن المصدر الأساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص من السلع والخدمات التي يحتاجها السوق المحلي، كما ان اتباع نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في العراق حققت نجاحاً في تحسن قيمة

البنك المركزي، فضلاً عن اتباع البنك المركزي مجموعة من القرارات والإجراءات التي من ضمنها حرمان شركات كثيرة من الاشتراك في نافذة بيع العملة، بناءً على عقوبات طبقت من قبل البنك المركزي لمخالفتها التعليمات، كما ان عدم دخول الشركات الى نافذة بيع وشراء العملات لشراء الدولار يؤدي الى قلة عرض الدولار مقابل الطلب عليه، وحصراً بشكل اكبر لتغطية عمليات الاستيراد، كما انه خلق سوق موازي لسعر الصرف يزيد بمقدار

عليها وحمايتها من التدهور بسبب حدوث بعض الصدمات الداخلية والخارجية. وتشكل الإيرادات النفطية القاعدة الرئيسية التي تدعم قوة الدينار العراقي واستقرار صرفه، والتي لها الدور الأكبر في تراكم رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي العراقي، فاذا تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية في جانب العرض تنعكس بانخفاض شديد بأسعار النفط، فأنها تؤثر بشكل سلبي على رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية وانخفاضها بشكل تدريجي، الامر الذي سيؤدي الى هبوط في قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر الصرف المحلي

يوضح الجدول الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، إذ وصلت الاحتياطيات الأجنبية الى اكثر من (٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١٣، الا انها اخذت بالتناقص وذلك بسبب انخفاض عوائد النفط الخام المصدر موقماً بالدولار، لتتخفف الاحتياطيات الأجنبية الى (٧٧.٣٦٣) مليار دولار في عام ٢٠١٤، ثم اخذت بالتناقص بشكل مستمر لتصل الى (٦٣.٥٠٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥، مما جعل البنك المركزي العراقي ان يلجأ الى تخفيض سعر صرف العملة المحلية في عام ٢٠١٦، وهذا الاجراء نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، والتي لها اثر مباشر على الإيرادات العامة العراقية، والتي تعد مقومة بالدولار اصلاً، والتي تنعكس بدورها على شكل انخفاض في مبيعات الدولار داخل نافذة بيع العملة الأجنبية، مما ولد اتساع الفجوة بين السعر الرسم والسعر الموازي، ثم اخذت الاحتياطيات بالارتفاع في عام ٢٠١٧ لتصل الى (٦٦.٠٨٩) مليار دولار مقارنة بعام الدينار العراقي، وخلقت نوعاً من الاستقرار النقدي والاقتصادي نتيجة تحسن القوة الشرائية واصبح الدينار مخزن تام للقيمة، وتحسن سعر الصرف، الا ان الاحداث التي رافقت النصف الثاني من عام ٢٠١٤ أدى الى حدوث اهتزازات كبيرة رافقتها انخفاض أسعار النفط (المصدر الأساس لتوفير الدولار)، مما اسهم بشكل كبير بانخفاض عوائد العراق من العملة الأجنبية، الامر الذي قلل من الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل

٨٠ دينار عن سعر الصرف الرسمي في عام ٢٠١٥ ، وفي أواخر اذار من عام ٢٠١٥ فرض البنك المركزي العراقي استيفاء تأمينات قابلة للاسترجاع من الزبائن المستوردين عند التحويل من الدينار الى الدولار، ويبلغ مجموعها (٨%) من مبلغ التحويلات وفي حالة عدم القيام بالاستيراد فسوف لن تسترجع التأمينات، اذ يكون سعر الصرف بالنسبة للمستورد الذي لا ينفذ عملية الاستيراد مساوياً الى ١٢٨٢ دينار لكل دولار ، والتي انعكس

اثرها على حجم المبيعات من الدولار، وفي عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ استقر سعر الصرف مما انعكس على مبيعات الدولار نتيجة اعتماد البنك المركزي الية فتح الاعتمادات المستندية عبر المصارف التجارية لتحويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحوالات، ويمكن توضيح حجم المبيعات من الدولار كما في الجدول التالي:

جدول (٣) مبيعات البنك المركزي العراقي للدولار الأمريكي للمدة (٢٠١٩-٢٠١٤) مليون دولار

السنة	مبيعات البنك نقد	مبيعات البنك تحويلات	اجمالي المبيعات	نسبة التغير السنوي %
٢٠١٤	١٤٥٦٣	٣٧١٦٥	٥١٧١٩	-
٢٠١٥	٥٩٨٩	٣٨٣١٥	٤٤٣٠٤	-١٤.٣٣
٢٠١٦	٤٦٩٠	٢٨٨٣٤	٣٣٥٢٤	-٢٤.٣٣
٢٠١٧	٩٣١٥	٣٣٨٤٨	٤٣١٦٣	٢٨.٧٥
٢٠١٨	٨٧٨٨	38345	٤٧١٣٣	٩.١٩

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية مختلفة

تالياً: مبيعات الدولار منذ انشاء نافذة بيع العملة الى نهاية ٢٠١٨

تقوم نافذة بيع العملة الأجنبية بتلبية وتعزيز ارصدة المصارف في الخارج، لغرض تأمين حاجة السوق من الاستيرادات الخارجية للعراق والاعراض الأخرى، فمذ انشاء مزاد العملة الأجنبية في عام ٢٠٠٣ الى نهاية السنة المالية المنتهية ٢٠١٨/١٢/٣١، بلغت اجمالي المبيعات ٤٩٨.٦٦٩ مليار دولار، يبلغ منها ٣٩٩ مليار دولار لأغراض التجارة والخدمات والاموال اللازمة لحجاج

بيت الله الحرام والاستيرادات الخاصة للدواء وطلبات الوزارات ذات التمويل الذاتي وتشكل ما نسبته ٨٠% من اجمالي المبيعات الكلية، اما فيما يخص البيع النقدي فقد بلغ ٩٩ مليار دولار ويشكل ما نسبته ٢٠% من اجمالي المبيعات، في حين بلغت اجمالي الأموال المحولة الى وزارة المالية مقابل الدولار كما بالجدول التالي:

جدول(٤) الأموال المستلمة من وزارة المالية مقابل الدولار الذي تم بيعه للبنك المركزي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)

المدة	المبيعات النقدية في الداخل (مليار دولار)	تعزيز ارصدة المصارف بالخارج (مليار دولار)	المستلم من وزارة المالية مقابل الدولار الذي باعته (مليار دينار)
٢٠٠٣ الى ٢٠١٨	٧٦.٠٥٩	٣٩٦.٥١٨	٦٤٢.١٨١

المصدر: إدارة البنك المركزي العراقي،

يوضح الجدول ان وزارة المالية استلمت مبلغ ٦٤٢ ترليون دينار، مقابل الدولار الذي باعته الى البنك المركزي، وان هذه المبالغ (الدينار) تم سحبه من السوق، من خلال بيع الدولار، وبدون هذه العملية يتطلب طبع هذه الكمية وتسليمها الى وزارة المالية، وهذا يعني توسع العرض النقدي، مما يؤدي الى انهيار سعر صرف

مبادلتها بالدولار مع الحكومة، فيستجيب البنك المركزي للطلب على العملة الأجنبية استجابة كاملة، بسبب الطلب المشتق من نفقات الموازنة العامة، وليس مما يحصل عليه البنك من دولارات من وزارة المالية، فعند مقارنة إيرادات الحكومة النفطية من الدولار بالمبيعات من الدولار يلاحظ انها لا تتطابق او تقل عن المبيعات من الدولار، ومن الجدير بالذكر ان الحكومة تنفق اكثر من مواردها النفطية ، وهذا ما تؤثره الموازنات العامة، التي يكون فيها العجز كبيراً، والجدول (٥) يوضح المقارنة بين الإيرادات النفطية ومبيعات البنك المركزي العراقي، كما موضح بالجدول الاتي:

جدول (٥) الإيرادات النفطية ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) (مليون دولار)

السنة	حجم الإيرادات النفطية	حجم المبيعات من العملة الاجنبية	الفرق بين الإيرادات النفطية ومبيعات الدولار
٢٠١٤	٨٩١٢٩.٨	٥١٧١٩	٣٧٤١٠.٨
٢٠١٥	٥١٣١٢.٦	٤٤٣٠.٤	٧٠١١.٦
٢٠١٦	٢٨٤٨٩.٩	٣٣٥٢٤	-٥٠٣٤.١
٢٠١٧	٥٤٠١٤.٤	٤٣١٦٣	١٠٨٥١.٤
٢٠١٨	٦٣٨٧٤.٤	٤٧١٣٣	١٦٧٤١.٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.

المستخرجة للنفط، لان تلك الشركات تتقاضى حصتها من كمية الإنتاج النفطي بغض النظر عن سعر بيع البرميل، وهذا يعني انخفاضاً حاداً في المورد الدولار للحكومة، ومن ثم انخفاض الوارد من الدولار الى البنك المركزي، اذ يذهب حوالي (١٠) دولار لكل برميل بغض النظر عن سعر بيع من إيرادات النفط لهذه الشركات.

أي ان الطلب على الدولار سيبقى مرتفعاً بارتفاع الانفاق الذي لا يقابله وارد دولاري بالمستوى نفسه .

ثالثاً: استحواذ استيرادات القطاع الخاص على العملة الأجنبية
ان الطلب على الدولار يأتي من العملة المحلية (الدينار) والكمية التي تعرض من العملة المحلية ليس مصدرها فقط استبدال وزارة المالية موردها الدولار بالدينار، بل ان هناك انفاق حكومي يغطي من حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية (من المصارف الحكومية) والقروض الخارجية، فان مجموع ما اقترضته الحكومة

الدينار العراقي، بسبب عدم وجود مصدر اخر لتلبية الطلب على دولار.

رابعاً: مقارنة الفرق بين الإيرادات النفطية وحجم المبيعات داخل نافذة بيع العملة

ان الوظيفة السياسة النقدية هي السيطرة والتحكم بالكتلة النقدية من اجل استهداف التضخم، لذلك تبرز حاجة البنك المركزي لشراء (سحب) الدينار العراقي من السوق، اذا ان الحكومة تضخ شهرياً (٨) ترليون دينار عراقي، بصفة رواتب ومشتريات، فتتراكم هذه الكتلة النقدية يولد تضخم جامح هذا من جانب، ومن جانب اخر فان البنك المركزي يسحب هذه المبالغ من الدينار من خلال

المحور الخامس: تأكل الاحتياطات الأجنبية في ظل محدودية مصادر الدولار

أولاً: استقطاعات الشركات المستخرجة للنفط على العملة الأجنبية

ان انخفاض أسعار النفط التي استمرت من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٩ لا يصاحبه انخفاض من حصة الشركات العاملة الأجنبية

ثالثاً: استحواذ الحكومة على العملة الأجنبية لتغطية التزاماتها

تؤكد بيانات البنك المركزي الى ان ما نسبته ١٥ - ٢٥ % تقريباً من الموارد الدولار يذهب مباشرة من وزارة المالية الى تسديد استيراد الحكومة والتزاماتها وديونها الخارجية فان حجم الانخفاض من الدولار المستلم من البنك المركزي سيكون كبيراً، واستمرار صدور الموازنة العامة للدولة بعجز كبير يمول بشكل أساسي من القروض والحوالات والسندات الداخلية، فان ذلك يعني انخفاض في الواردات من الدولار لا يقابله انخفاض في الانفاق بالدرجة نفسها وتغطية تلك الإصدارات بالعملة المحلية

مدى مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته حيث تعمل المصانع المعطلة والمزارع المهجورة لعدم قدرتها على المنافسة حالياً، ويمكن لإجراءات حكومية ميسرة للإنتاج وحماية للشرائح الهشة ان تعجل من فترة النقاهة التي سيمر بها الاقتصاد، ان نافذة بيع العملة قد مثلت وسادة مريحة للجهاز المصرفي منعه من ممارسة انشطته الحقيقية في خلق الائتمان وتمويل التنمية، فضلاً عن انه ساهم في تهريب الدولار من دورة الدخل اذ ان الفرق بين اجمالي مبيعات البنك المركزي في المزداد وقيمة استيرادات القطاع الخاص تفوق ٢٠٢ مليار دولار للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧، ويمكن الغاء مزاد العملة والاستعانة عنه بالاستيراد وفقاً لاعتمادات مستندية، فضلاً عن حق التحويل بسقوف محددة للطلبة وللعلاج وللسفر خارج العراق، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

جدول (٦) حجم الاستيرادات مقارنةً بحجم مبيعات نافذة بيع العملة من الدولار للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) مليار دولار

السنة	حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار (حوالات + اعتمادات) (١)	حجم استيرادات القطاع الخاص (CIF) (٢)	الفرق (١) - (٢) = (٣)
٢٠١٤	٣٧.١٦٥	١١.٨	٢٥.٣٦٥
٢٠١٥	٣٨.٣١٥	١١.٨	٢٦.٥١٥
٢٠١٦	٢٨.٨٣٤	١٨.٣	١٠.٥٣٤
٢٠١٧	٣٢.٨٤٨	١٧.٢	١٥.٦٤٨
٢٠١٨	٣٨.٣٤٥	١٧.٦	٢٠.٧٤٥
المجموع	١٧٥.٥٠٧	٧٦.٧	٩٨.٨٠٧

المصدر:

- العمود (١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- العمود (٢) د. عبد الحسين العنبيكي، استيرادات العراق وإمكانية التعويض بالمنتج المحلي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، تشرين الثاني، ٢٠١٨، ص ٢٦.

يوضح الجدول (٦) اتساع الفجوة بين ما يبيعه البنك المركزي من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات القطاع الخاص وبين تلك الاستيرادات خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، فيتضح ان النقد الأجنبي يهرب بحجة الاستيرادات وهو يفترض ان يكون ضمن حركة رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات، ولكن يتم اعتماد التسوية في حساب الاستيرادات الوهمية، لان النقد الأجنبي يهرب بسبب عدم وجود بيئة اعمال مناسبة في العراق حتى يتم إعادة توظيفه في دورة الدخل والنتائج.

الاستنتاجات والتوصيات

- ١- في ظل انخفاض أسعار النفط التي رافقت الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، بات مزاد العملة يشكل عبء كبيراً على البنك المركزي

خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٧) يبلغ ٣٥ ترليون دينار داخلي وخارجي، لتغطية العجز الحاصل وهذه المبالغ في الغالب يتحول الى طلب على السلع والخدمات والتي في الغالب ما تكون مستوردة بالعملة الأجنبية (الدولار)، مما يعني في اغلب الأحيان ان عرض النقد (بالدينار) له اثر كبير في الطلب على العملة المحلية الأجنبية (الدولار)، ومن هنا لا يمكن ربط مبيعات البنك المركزي بالموارد النفطية العائد الى وزارة المالية . ان الفرق بين سعر الصرف للدينار العائم وسعر الصرف الرسمي الحالي يوفر حماية صافية للمنتج الأجنبي المستورد تبدد كل جهود الحماية التي قد توفرها التعريفات الكمركية الضعيفة، الامر الذي جعل القطاع الإنتاجي العراقي متوقف والقطاع التجاري مزدهر مما عزز من ريعية الاقتصاد، ان اعتماد التعويم المدار التدريجي لتخفيض صرف الدينار سوف يولد ضغوط تضخمية محمودة تتفاقم بفعل التوقعات في البداية الا انها سرعان ما تتراجع مع

- ذاته، خاصة مع دخول موجة الدولار العزيز، والبدء بمرحلة الافتراق بين سعر صرفه المحدد بموجب المزاد وسعر صرفه الموازي في السوق، وصولاً الى أسعار صرف متعددة.
- ٢- عدم الوثوق بالجهات المشتريّة للدولار والتي تدخل في مزاد العملة، واستبدالها لأكثر من مرة، يمكن الركون لها لتوزيع الدولارات لتلبية متطلبات الاستيرادات الحقيقية، وتجاوزها الى غايات أخرى.
- ٣- عدم مقدرة الحكومة على تلبية توفير الدولار بنفس الكميات السابقة، مما قيد الاستقلالية التي كان البنك المركزي يتمتع بها نسبياً. خاصة المادة ٥٠ من قانون الموازنة ٢٠١٥، التي حددت مبلغ مبيعات المزاد الى ٧٥ مليون دولار يومياً.
- ٤- لم يستطع المزاد إيجاد آلية واضحة للفصل بين الاحتياجات الحقيقية للسوق، وما تتطلبه من دولارات، وبين ما يذهب من هذه الدولارات الى خارج العراق، من دون مقابل من السلع المستورة، ما يندرج تحت تسميات مختلفة (التهرب أو الهروب أو غسل الاموال).
- ٥- هناك فجوة بين المبيعات من الدولارات وما قابلها من مستوردات، وارتفاع عمليات غسل الاموال، لان البنك المركزي يعمل وفق قانونه الذي أتاح توفير الدولار وحرية التحويل والتجارة.
- التوصيات**
- ١- تفعيل جوانب عرض العملة الأجنبية (الدولار) وعدم اقتصرها على الإيرادات النفطية، كونها تتعرض لصددمات خارجية، خارجة عن سيطرة البنك المركزي.
- ٢- وضع حل امثل يجمع الاستيرادات بواسطة السياسة النقدية، من خلال تعديل سعر الصرف لان مقدار دعم صرف دعم سعر الصرف الدينار تساوي تعريفه كمركية سالبة.
- ٣- الزام توجيه الطلب الحكومي نحو المنتج المحلي لتخفيض الضغط على الطلب على الدولار.
- ٤- تعديل جداول التعرفة الكمركية، ويمنع الاستيراد من دون اعتمادات مستندية، ويقف الاستيراد من خلال الحوالات وخطاب غير الاعتماد غير الاعتماد المستندي، لضمان ربط حاسوبي بين الجهة المناحة لإجازة الاستيراد والجهات الرقابية الفاحصة.
- ٥- التعويم التدريجي المدار لسعر الصرف الدينار العراقي الذي سيتمكن من قمع الوعاء الاستيرادي ويوسع وعاء الانتاج المحلي وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار لأغراض الاستيراد.
- ٦- استخدام سعر الصرف تميزي لصالح الاستيرادات محددة لبعض مدخلات الانتاج والمواد الاولية، منتجات محلية معينة فتتخفف كلف انتاجه مقابل المستورد ويصبح منافس المصادر
- ١- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، ٢٠٠٣
- ٢- ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٢٣، ٢٠١٠.
- ٣- جوارتيني، واستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة، د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ لنشر والطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨.
- ٤- د. خليل إسماعيل إبراهيم، د. علي حسين محمد، الآثار المحتملة لحذف ثلاثة اصفار من الدينار العراقي على المستوى العام للأسعار، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد الرابع، بغداد.
- ٥- د. حيدر حسين ال طعمة، هل نافذة بيع العملة الأجنبية رافعة اقتصادية لإيران، أوراق في السياسة النقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- ٦- عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف ... العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢.
- ٧- عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠١.
- ٨- عبد الحسين العنبيكي، استيرادات العراق وإمكانية التعويض بالمنتج المحلي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، تشرين الثاني، ٢٠١٨.

٩. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة٤. علي الميرزا، متابعة سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط التالي: <http://iraqieconomists.net/ar/> بيروت، ٢٠١٠.
١٠. محمد يونس، اقتصادات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٥. فلاح خلف الربيعي، الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق ١٩٩٩. متاح على موقع التالي: <http://www.ahewr.org>
١١. محمود محمد داغر، بلال قاسم محمد، تأثير نافذة العملة في تغيرات٦. ميثم العبيبي، مزاد العملة ٢٠١٥، بحث متاح على الموقع التالي: <http://ahmadapape.not> القوانين والنشرات الاحصائية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٩٩، ٢٠١٧. ١. دارة البنك المركزي العراقي،
١٢. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار٢. البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، نشرات سنوية بأعداد صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن مختلفة. (١٩٨٨٥-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم٣. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المدفوعات والتجارة الخارجية. ٢٠٠٨. والمصرفية،
١٣. نجله شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد ١، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٧
١٤. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الاجنبية ودورة في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠.
- البحوث المنشورة على الانترنت**
١. سنان محمد رضا الشبيبي، مزاد العملة الاجنبية ازمة البنك المركزي ام ازمة اقتصاد، ٢٠١٣، بحث متاح على موقع التالي : <http://almadapape.not>
٢. د. عبدالحسين العنبيكي، عرض الكتاب الموسوم “سعر الصرف المغالى فيه.. قمع للمنتج المحلي، دعم للمستورد”، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط [/http://iraqieconomists.net/ar/2020/04/24](http://iraqieconomists.net/ar/2020/04/24)
٣. علي ميرزا، موازنة ٢٠١٥ وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المحتملة للتطبيق، مقال منشور على الرابط التالي: <http://iraqieconomists.net/ar/2016/03/03>